

فيصل حوراني*

مفاجأة الانتخابات الفلسطينية

في سنة 1996، بعد قرابة عامين من إبرام اتفاق المبادئ الفلسطيني - الإسرائيلي، الذي اشتهر باسم اتفاق أوسلو، انتخب المجلس التشريعي الفلسطيني الأول ليكون، كما رسم الاتفاق مهمته، مجلس الحكم الذاتي الفلسطيني خلال المرحلة الانتقالية التي حددها هذا الاتفاق. ثم مضى أكثر من تسعة أعوام قبل أن تنتهي الفرصة لانتخاب مجلس جديد. في هذه الفترة، تعثرت مسيرة أوسلو وتعثر التفاوض. فلم تُستكمل ترتيبات المرحلة الانتقالية، ولم يمكن التوصل إلى أي ترتيبات فيما يتعلق بالوضع النهائي، كما لم يمكن متابعة التفاوض بشأنه. وبتأثير هذا وغيره، تجددت الانتفاضة الفلسطينية ضد الاحتلال، وامتزج السلمي والعنفي في وسائل المقاومة، وأفرطت إسرائيل في استخدام قوتها العسكرية، وتعقد الوضع، وتشابكت عناصر الصورة، وطرأت تبدلات على ميزان القوى السياسي في الأرض المحتلة، الأمر الذي صار لا بد من أن ينعكس في نتائج الانتخابات.

في غضون ذلك، تمتعت "فتح" ولفيفها من الفصائل الصغيرة بأغلبية في المجلس التشريعي الأول فاقت حد الثلثين. ولأن معظم فصائل منظمة التحرير والحركة الإسلامية قاطع انتخابات سنة 1996 تعبيرا عن رفضه اتفاق أوسلو الذي جاء بالمجلس، فإن هذا الأخير لم يشهد معارضة يُعتد بها. إلا أن الافتقار إلى معارضة لم يعن أن عمله مضى بسلاسة. فقد عانى المجلس نزاعات كتل "فتح" وشللها، الواحدة ضد الأخريات، وواجه سطوة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على هيئات العمل الوطني كلها. وبهذا وذاك كما بغیره، أقر المجلس النظام الأساسي الذي فصل على قد الرئيس عرفات وولعه بالهيمنة على الجميع. وقد انضاف هذا كله إلى واقع الحال الذي جعل السلطة عاجزة عن تلبية حاجات الجمهور، فأدرج المجلس في عداد الهيئات العاجزة عن تحسين الأحوال.

وحين أدت ضغوط أميركية وأخرى إسرائيلية إلى تعديل النظام الأساسي من أجل تقليص صلاحيات عرفات، لم يصبح عمل المجلس أكثر نجاعة. ذلك بأن التعديل الذي فبرك على عجل لم يغير طبيعة النظام الناشئ بما هو نظام رئاسي. ووجود عرفات في محتبسه ثمناً لموقف وطني تؤيده أغلبية الجمهور أضعف قدرة واضعي التعديل على الاستفادة منه لتقليص هيمنة الرئيس على المجلس. وقد ظل في إمكان الذي تحتبسه إسرائيل في مقر عمله أن يُمضي ما يريد أو يحول دون إمضاء ما لا يوافق عليه. وهكذا، بقي المجلس التشريعي كما كان: كثير الصخب، قليل الفعالية، ضئيل القدرة على وضع قراراته ذاتها موضع التنفيذ.

المراهنة على صناديق الاقتراع

برحيل عرفات، رحيله المثير للأسئلة والمواجع، تبدل الوضع من عدة وجوه. فمحمود عباس الذي خلف الزعيم الراحل اختلف عن رفيق عمره في عدد من أوجه السلوك، هو الذي لم يختلف معه في رؤية المسألة الوطنية. ولئن كان عرفات هو رجل الاستحواذ على كل صلاحية، فإن عباس على النقيض هو رجل الزهد بالصلاحيات. والصلاحيات التي انتزعها تعديل النظام الأساسي من يدي الرئيس أضاف إليها عباس صلاحيات أبقاها النظام له وأوكل هو مسؤولياتها إلى معاونيه الأمينين، أو إلى طاقم مكتبه، أو حولها إلى الحكومة. وركز الرئيس الجديد جهده على مسائل رئيسية لكل منها صلة بالمسألة الوطنية: ترتيبات البيت الفلسطيني الداخلي بمكوناته الأساسية؛ إصلاح ذات البين مع الدول العربية التي كانت بينها وبين منظمة التحرير جفوة؛ المفاوضات وما يتصل بها من صلات عربية ودولية.

ولأن عباس ورث مجلساً تشريعياً انتهت المدة المقررة له منذ أعوام، وأكل الدهر عليه وشرب وتجشأ، وهرأته نزاعات كتل "فتح"، فقد وضع على رأس قائمة أولياته، منذ توليه الرئاسة، إجراء انتخابات لمجلس جديد. وتمكن عباس من حمل الإدارة الأميركية ودول الاتحاد الأوروبي على إقناع إسرائيل بالكف عن معارضة إجراء الانتخابات. ولأن

المشكلات الداخلية التي تراكمت في وجه عباس جاءت في معظمها من كتل أو شلل فتحاوية أو عبرها، ولأن حال "فتح"، التي اشتد تفككها بعد رحيل عرفات، لم يأذن في الأمل بتبديل الوضع من داخلها، فقد راهن عباس على الاحتكام إلى صناديق الاقتراع على أمل أن تفرز الانتخابات مجلساً من مستوى أرقى، فيصير في إمكان الرئيس أن يستند إليه لاستكمال برنامجه لترتيب البيت الفلسطيني. ومن هنا، حث عباس الفصائل جميعها على المشاركة في الانتخابات، وقدم الضمانات اللازمة ليضمن الجميع إلى أنها ستجري بنزاهة تامة. وقررت الفصائل كلها، وطنياً وإسلامياً، ما اشترك منها في انتخابات المجلس التشريعي الأول وما قاطعها، الاشتراك في الانتخابات الجديدة، ولم يشذ عن هذا سوى حركة الجهاد الإسلامي ذات الشعبية المحدودة. وفي أجواء التأييد الشعبي الكاسح لمشاركة الجميع في الانتخابات، لم تجعل حركة الجهاد من مقاطعتها هذه سبباً لمخاصمة أي مشترك فيها.

والواقع أن الرئيس عباس والملتفين حوله من ناس "فتح" وغيرها توقعوا أن يتشكل مجلس من نوع جديد. وكان في الحساب أن "فتح" والفصائل العلمانية ستظفر بأغلبية كافية لإسناد حكومة تقودها "فتح".

وكي يظفر كل فصيل بمقاعد تعادل نسبة التأييد الشعبي لموقفه السياسي العام، ويخف تأثير النوازع غير السياسية، دعا عباس إلى تعديل قانون الانتخابات لتجري هذه على أساس التصويت للقوائم لا للأفراد، واعتبار القطاع والصفة كليهما منطقة انتخابية واحدة. وقد لقيت الدعوة إلى التعديل تأييداً كاسحاً من كل معني بالارتقاء بالعمل السياسي الفلسطيني وتخفيف آثار الشتات الجغرافي داخل الأرض المحتلة. غير أن هذه الدعوة لقيت معارضة فتاكة؛ إذ عارضها أعضاء "فتح" في المجلس التشريعي في معظمهم، لأنهم خشوا ألا تتوفر لهم فرصة الاشتراك في القائمة، كما عارضتها "حماس" التي تعول على الاعتبارات غير السياسية أكثر مما تعول على الاعتبارات السياسية. وفي المحصلة، فرض الواقع تسوية، فعدّل القانون بما أعطى الناخب حق اختيار نصف أعضاء المجلس فقط على أساس القائمة، على أن يختار النصف الثاني على أساس الترشيح الإفرادي في المحافظات المتعددة.

إن ما فعله عباس لإقناع أعضاء "فتح" في المجلس التشريعي بالموافقة على نظام القوائم يمكن أن يُدرج في جهد الجبارة، إذا أخذنا في الحساب حجوم المصالح الشخصية والشللية التي وقفت ضده. وقد كشف الجدل الذي احتدم في شأن هذه المسألة كم صارت خطرة النوازع الأنانية التي توجه سلوك ممثلي "فتح" في المجلس التشريعي وغيره، وكيف غلب هؤلاء في معظمهم نوازعهم الذاتية على مصالح حركتهم، ناهيكم بإهمالهم المصلحة العامة. وقد ساهم هذا في تبهيت شعبية "فتح"، وانضاف إلى الأسباب الأخرى المتركمة: فشل المفاوضات السياسية؛ الفلتان الأمني؛ الفساد؛ إلخ. فأجج سخط الجمهور على الفصيل الأول وسلطته. غير أن أشد ما أثر في شعبية "فتح" عشية بدء الحملة الانتخابية تمثل في الانقسام الذي وزع كتل "فتح" على جانبين متخاصمين، وجعل كل جانب يقدم قائمة مرشحين كاملة ويقول إنها هي التي تمثل الحركة، ويقدم مرشحين في الدوائر ينافسون مرشحي الجانب الآخر. ولأن الخلاف الذي أفرز هذا الوضع اقتصر بتفاقم الفلتان الأمني، بينما يعرف الجمهور أن مصادر الفلتان هي في معظمها فتحاوية أو مما يمكن نسبته إلى "فتح"، فإن الضرر الذي ألحقه الانقسام بسمعة "فتح" صار مما يتعذر تداركه.

وأمام شذوذ الوضع، نشأ رأيان: أن تنافس "فتح" "فتح" في الانتخابات فينفتئ الدم، أو أن تتم تسوية بين الجانبين المتخاصمين. وبتأثير هاجس التعرض لكارثة انتخابية، تمت تسوية أوجب الوضع أن تجري على عجل، واختير من المرشحين في القائمتين ما يلزم لقائمة واحدة. وتحت تهديد الضغوط المتبادلة، لم تضم القائمة الواحدة بالضرورة أفضل من يمكن أن يمثلوا "فتح"، ولم يبلغ وجودها وجود الخلافات المستكنة والمعلنة، ولم يوقف نشاط كل جانب ضد الجانب الآخر إلا في أضيق الحدود. ثم إن التوافق على قائمة واحدة لم يقتصر بالتوافق على حصر مرشحي "فتح" في الدوائر، فبقي أكثر من 80 مرشحاً فتحاوياً زائداً على العدد المطلوب. ومع أن محاولات حثيثة جرت لحمل من لم ترشحهم قيادة "فتح" على الانسحاب من المنافسة، فإن هذه المحاولات لم تحقق نتائج يُعتد بها. وبقي في ميدان المنافسة 76 مرشحاً فتحاوياً زائداً.

وفي المحصلة، تقدمت "فتح" إلى الانتخابات وسمعتها في أدنى درجاتها، وقدمت قائمة مرشحين مثيرة للأسئلة، وبقي في الساحة مرشحون فتحاويون للدوائر يفوق عددهم ضعف العدد المخصص للدوائر من مقاعد المجلس. وبمحصلة كهذه، بدأت "فتح" حملتها الانتخابية متأخرة عن الجميع، وهي الحملة التي كان عليها أن تخفف الأضرار التي نجمت عن تردي سمعة فصيل السلطة الأول، وتظهر للمقترح ما تستحق "فتح" أن يصوت لها من أجله. وكما كان عليه الشأن قبل هذه التسوية، واصل فتحاويون من مختلف الكتل مطالبة الرئيس عباس بتأجيل الانتخابات. فعل بعضهم هذا لأنه توجس فشل "فتح" فشلاً ذريعاً، وفعل آخرون لأنهم كانوا غير مرتاحين إلى التسوية. واشتدت الضغوط على عباس. إلا إن المصرّ على إجراء الانتخابات، مهما تكن عليه نتائجها، صمد إزاء الضغوط مع معرفته بحجم المجازفة. وقد أعلن عباس أنه لن يؤجل الانتخابات إلا إذا أصرت إسرائيل على إنفاذ قرارها بمنع مقترعي القدس العربية المحتلة من المشاركة فيها. ويبدو أن قادة "حماس"، وهم الحريصون على إجراء الانتخابات في موعدها، تصوروا أن عباس يبحث عن ذريعة لتأجيلها. وهكذا، تورط هؤلاء في إعلان الموقف الذي أثار كثيراً من الاستهجان حين قالوا أنهم يصرون على إجراء الانتخابات حتى لو استمر الحظر الإسرائيلي على مواطني القدس العربية. ولأن إسرائيل تعرضت لضغط دولي حملها على طي هذا الحظر، فإن عباس لم يحتج إلى التأجيل.

ومنذ انتظمت الحملة الانتخابية في ظل التعقيدات، التي نُكر هنا بعضها فقط، وضعت "فتح" نصب عينها هدف الظفر بمقاعد أكثر من مقاعد "حماس"، ووضعت "حماس" الهدف ذاته: مقاعد أكثر من مقاعد "فتح". ولم يتوقع أي من الطرفين أن يظفر بأغلبية المقاعد. وتوالت استطلاعات الرأي، واتفقت جميعها على أن مقاعد المجلس المقبل ستوزع بين المتنافسين من دون أن يظفر طرف واحد بالأغلبية. ورجحت الاستطلاعات أن تظفر "فتح" بما يزيد قليلاً على ما ستظفر به "حماس"، وأن تنال "حماس" ما يزيد قليلاً، أو ينقص قليلاً عن ثلث مقاعد المجلس.

ولعل من المهم أن نتوقف عند ما أورده استطلاعات الرأي. فالمعروف أن المراكز المتخصصة في الأرض المحتلة طورت في مجال استطلاع الآراء خبرة يُعتدُّ بها. وبين المتصددين للمهمة، تمتعت مراكز بعينها بكفاءة مشهود بها وصدقية عالية. وقد أجمعت هذه المراكز على أمرين: أن "فتح" ستحصل على عدد من المقاعد يزيد قليلاً على ما ستحصل "حماس" عليه، وأن ما من حركة من الحركتين ستحصل على الأغلبية. وفي يوم الاقتراع، رصدت هذه المراكز آراء الذين اقترعوا، فتوصلت إلى النتائج ذاتها. وحين عرفت النتائج الفعلية في اليوم التالي، اتضح أن توقعات المراكز جميعها لم تكن صحيحة. ولما كان من غير المنطقي أن يقع الجميع في الخطأ ذاته من دون سبب خارج عن السيطرة، فقد بادر كثيرون - بينهم كاتب هذه السطور - إلى البحث عن هذا السبب. فتبين أن قيادة "حماس"، التي تتبع قاعدة الاستعانة على قضاء الحوائج بالكتمان، أمرت أعضاء تنظيمها بأن يكتموا خياراتهم الحقيقية عن أي مستطلعين. وهذا هو ما أفضى إلى أن يقع الجميع في الخطأ ذاته من دون أن يكون أي منهم مسؤولاً عنه.

مفاجأة شديدة الوقع وهواجس

فاجأت نتائج الانتخابات الجميع، الجميع بغير استثناء: الجمهور الذي توقع مجلساً تتوازن فيه القوى من دون أن تكون لأي منها الأغلبية؛ "حماس" التي ظفرت بـ 56% (أي بأربعة وسبعين مقعداً) من مقاعد المجلس، أي ما يزيد بنسبة 16% (أو اثنين وعشرين مقعداً) عن أقصى توقعاتها؛ "فتح" التي لم تظفر إلا بخمسة وأربعين مقعداً، أي بأقل كثيراً حتى من أسوأ توقعاتها؛ الفصائل الأخرى والقوائم التي انتظمت حول أشخاص مشهورين، والتي تلقت جميعها ضربة قد يمضي وقت طويل من دون أن تتمكن من معالجتها؛ المرشحون المستقلون في الدوائر الذين لم يفز منهم سوى أربعة فازوا لأن "حماس" جهرت بتأييدها لهم. وقد جاء وقع المفاجأة شديداً على الجميع، الفائزين والخاسرين. وصار على الجميع أن يعدوا حسابات جديدة بعد أن أبطلت النتائج كل حساب سابق. فقد بطل حساب "فتح" حين لم تظفر هي والفصائل العلمانية بالأغلبية. وبطل حساب "حماس" التي هيأت نفسها مسبقاً لتشكيل كتلة معارضة تحرم "فتح" التمتع هي ولغيرها بأغلبية الثلثين. وبطل حساب الفصائل الأخرى التي ظنت أنها ستشكل بيضة قبان تهيئ لها أن تمارس تأثيراً ملموساً على المجلس والحكومة. وصار على "فتح" أن تطوِّع نفسها لدور

الأقلية. كما صار على "حماس" أن تستعد لما هي ليست مهيأة له، أي لاستلام حكم، ولمواجهة استحقاقات والتزامات بنت هي شعبيتها على أساس إدانتها من قبلوا بها. وصار على الفصائل الأخرى أن يخلي بعضها الساحة، وأن يقبل بعضها الآخر بأدوار شديدة التواضع.

ولئن أوقعت هذه النتائج "فتح" في ورطة انضافت إلى ورطاتها السابقة، فقد وجدت "حماس" هي الأخرى نفسها في ورطة أين منها ورطات "فتح". فالتفقت من استلام الحكومة بعد الظفر بالأغلبية سيظهرها في مظهر العابت أو العاجز. واستلام حكومة مكبلة بقيود اتفاقات والتزامات ثابرت "حماس" على رفضها سيقوع الفصيل الإسلامي في شبكة من المشكلات وسيعرضه لفقدان شيء من شعبيته في إثر كل موقف يتخذه أو خطوة يخطوها، إن واصل الرفض والتشدد، وإن مال إلى القبول واللين.

هنا، تجدر الإشارة إلى ما استخلصته الدراسات المتبصرة وهي تتعمق في دلالة التصويت الذي أفضى إلى هذه النتائج. ففي التصويت للقوائم، لم تظفر قائمة "حماس" إلا بأكثر قليلاً من 40% من أصوات المقترعين على صعيد القطاع والضفة كله. أمّا الحصاد الوافر الذي جعل للفصيل الإسلامي أغلبية في المجلس التشريعي فجاء من فوز مرشحيه الأفراديين في الدوائر بخمسة وأربعين مقعداً من ستة وستين. فإذا جرى التسليم بأن التصويت للقائمة يعكس موقف المصوتين من الحركة صاحبة القائمة، فالتصويت للأفراد توجهه عوامل لا صلة لها، بالضرورة، بالموقف من الحركة ذاتها. ولو لم يكن الأمر كذلك لتوجب أن تظفر "حماس" بخمسة وأربعين مقعداً أيضاً من المقاعد الستة والستين المخصصة للقوائم، هي التي لم تظفر في واقع الأمر إلا بتسعة وعشرين منها. حتى في الدوائر، لم يأت ظفر "حماس" بأغلبية المقاعد لأن مرشحيها متفوقون بالضرورة على مرشحي "فتح"، وإنما لأن مرشحي "فتح" بددوا أصوات مؤيدي حركتهم حين تنافس أكثر من واحد منهم على كل مقعد. وإذا كانت حصيلة "فتح" وحصيلة "حماس" في القوائم قد تساوت تقريباً، بفارق مقعد واحد لمصلحة "حماس"، فإن مجموع الأصوات التي ظفر بها المرشحون الفتحاويون في الدوائر فاق مجموع ما ظفر به المرشحون الحمساويون. ولو لم يبدد تنافس الفتحاويين فيما بينهم الأصوات لجاءت النتيجة مطابقة لما توقعته استطلاعات الرأي، ولظفرت "فتح" بمقاعد أكثر.

هذا يعني أن ما ظفرت به قائمة "حماس"، أي قرابة 40% من أصوات المقترعين، هو الذي يؤثر في مدى شعبية الحركة الإسلامية يوم الاقتراع. وفي استقصاء مصادر هذه النسبة من الأصوات، يمكن للدارس أن يعدّ منها ثلاثة: قاعدة الحركة الإسلامية الاجتماعية الثابتة المبتوثة عامة في الأوساط الأشد محافظة؛ مؤيدي التشدد ضد الاحتلال الذين ضاقوا بما عدّوه لين السلطة من دون أن يكونوا بالضرورة من المحافظين المتشددين؛ الساخطين على السلطة بسبب ما هو ظاهر أو مفترض من فسادها. وهذا يعني أن "حماس"، الظافرة بأغلبية مقاعد هذا المجلس التشريعي، لا تتمتع بقاعدة مؤيدي سيحتفظون بتأييدهم لها إذا بدلت سياستها أو سلوكها. والواقع، وفق قراءة كاتب هذه السطور له، أن قاعدة "حماس" الاجتماعية الثابتة قد توفر لها ما يتراوح بين 15% و20% من مقاعد المجلس. أمّا ما فاض عن هذا فقد ظفرت "حماس" به من مصوّتي المصدرين الآخرين: التشدد ضد الاحتلال، والضيق بأداء السلطة.

كل هذا يعني أن "حماس" مضطرة إلى حساب سلوكها بدقة متناهية؛ فقبولها السلطة يدفع نحو واحد من احتمالين: أن تقبل الوضع الذي أنشأ هذه السلطة فتخسر جزءاً من شعبيتها، أو أن تستمر في رفض هذا الوضع فتتسبب بتكبيد الجمهور مزيداً من المعاناة فتخسر أيضاً جزءاً من شعبيتها. وما دام كل شيء مما يحيط بالحركة يدفعها نحو تليين تشدها السياسي والتوجه نحو الواقعية السياسية، فالمتوقع ألا تتمكن "حماس" من مجابهة الجميع. إلا إن التوجه نحو الواقعية السياسية لن ينتظم في الفصيل الإسلامي من دون أن يعرض بنيته ذاتها للاهتزاز. لقد نشأت "حماس" على التشدد العقيدي للإخوان المسلمين، وعلى التربية الجهادية المستندة إلى التشدد السياسي أيضاً. وألفت قيادة "حماس" أن تدير شؤون حركتها بالأوامر التي يكاد يكون لها قيمة الفتاوى الدينية وطبيعتها. ولم تعرف "حماس" الجدل الداخلي الذي ينطلق من الحجج العقلانية، ومن تمحيص الوقائع ورصد تطورها واستخلاص دلالاتها. وبهذا كله وما يماثله، صار لتبديل السياسة في هدى الوقائع ما لتبديل العقيدة الدينية أو

الخروج عليها. ويكاد يكون في حكم المؤكد أن توجه "حماس" نحو الواقعية السياسية سيستتبع شروخاً وربما انقسامات عمودية وأفقية في بنيتها، إن لم يستتبع ما هو أخطر.

ويبدو أن هواجس من هذا النوع ليست غائبة عن ذوي الحل والعقد في الحركة الإسلامية الفلسطينية، الموجودين من هؤلاء داخل الأرض المحتلة والموجودين خارجها. وفي المحيط الذي يكتنف "حماس" ثمة الكثير مما يؤجج هذه الهواجس. فالقيادة الدولية للإخوان المسلمين وعدد من قيادات حركاتهم في دول الجوار منهمكان في صوغ حسابات جديدة وإنشاء تفاهات مع الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب الأخرى. ومن شأن هذه التفاهات، حين تبلغ مداها الذي يبدو أنها تقترب منه، أن تتعارض مع تشدد "حماس" السياسي ومسلكها الجهادي. ولئن صح أن في داخل "حماس" من يعارض إنشاء هذه التفاهات، فالصحيح أيضاً أنها عاجزة عن المضي وحدها خارج سربها التقليدي الذي تنهياً الأوضاع لتأذن له في التحليق في أجواء العولمة الأميركية. تحفظ "فتح" وأسبابه

هذه الهواجس وما يماثلها مما وضعت المفاجأة الانتخابية في وجه الحركة الإسلامية جعلت أول ما صدر عن "حماس" بعد المفاجأة هو دعوتها "فتح" والفصائل الأخرى إلى الاشتراك وإياها في حمل مسؤولية حكومة السلطة. وقد قرنت "حماس" هذه الدعوة بالدعوة إلى التشارك في حمل مسؤولية منظمة التحرير أيضاً. ولو أن الدعوتين هاتين جاءتا في سياق سياسة سابقة للحركة الإسلامية لبدأ صدورهما في إثر فوزها بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي منطقياً، ولاحتسب في مصلحتها بما هو مؤشر على الرغبة في التعاون مع الجميع. غير أن سياسة الحركة الإسلامية، منذ إنشاء منظمة التحرير في سنة 1964، ثم منذ إنشاء سلطتها في الأرض المحتلة في سنة 1994، مضت على نقيض ما توحى به الدعوة إلى التشارك. فالحركة الإسلامية الفلسطينية بمسمايتها المتعاقبة (الإخوان المسلمون، المجمع الإسلامي، حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الإخوان المسلمون في الضفة الغربية) لم تكتف برفض المشاركة في منظمة التحرير أو في السلطة، بل إنها كثيراً ما جندت قوتها لمناوئتهما وإضعافهما، وحتى للعمل على إلغائهما.

من هنا، لم تبد الدعوة إلى المشاركة مغوية لـ "فتح" أو سواها، ولم يتوجب على أي فصيل رفض الدعوة أن يحس بالحرَج. وقد نظرت "فتح" إلى هذه الدعوة بوصفها واحدة من وسائل "حماس" للتخفيف من ورطتها، ورطة المضطر إلى تأليف حكومة طالما عدّ هو تأليفها في سياق استسلام "فتح" أمام إسرائيل. وساد الاعتقاد أن "حماس" تتوخى أن تتستر بالجميع لتصرف الانتباه عن التحول المائل أو المقبل في موقفها من سلطة أوسلو ومن منظمة التحرير، وتخفف ردات فعل أعضائها وجمهورها ضد مضيها في ما ثابرت هي على إدانة الآخرين حين مضوا فيه. ومن هنا، أيضاً، اتسم موقف الجميع، "فتح" وسواها، بالتحفظ إزاء مشاركة "حماس" في المسؤولية.

وإزاء إلحاح "حماس"، كررت "فتح" الرد الذي جهرت به منذ البداية: الحكومة الفلسطينية هي حكومة نظام الحكم الذاتي الذي نشأ وفق اتفاقات دولية، وليس في قدرة أحد أن يتصرف على أساس أن ظفره بأغلبية هيئة من هيئات هذا النظام هو انقلاب على النظام ذاته. والنظام الفلسطيني هذا هو نظام رئاسي، الحكومة فيه هيئة إدارة تنفيذية، ورئيس السلطة هو المسؤول عن السياسات وهو الذي يتولى، بصفته أيضاً رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، مسؤولية قيادة العمل لحل المسألة الوطنية. والرئيس عباس انتخب منذ وقت قصير فقط، وصوّت له من المقترعين ما فاقت نسبته النسبة التي ظفرت بها قائمة "حماس" ومرشحوها الإفراديون. وقد حظي عباس بموقعه الرئاسي والصلاحيات التي يخولها النظام الأساسي له في هدى برنامج عرضه على الجمهور بصراحة غير مسبوق. وبهذا، كان التصويت لعباس تصويماً للبرنامج أيضاً. وإذا كانت "حماس" راغبة حقاً في المشاركة فعليها أن تقبل برنامج الرئيس. والمشاركة في منظمة التحرير توجب على "حماس" أن تقبل برنامج المنظمة الفلسطينية الأم الذي هو المرجع الأول والأخير لبرنامج السلطة ورئيسها.

والواقع أن الرئيس عباس ولفيفه الفتحاوي وغير الفتحاوي لم يتزحزحوا عن هذا الموقف: إمّا المشاركة وفق البرنامج المعتمد، وإمّا أن تنفرد "حماس" بتأليف الحكومة التي لا يوفر لها النظام الأساسي صلاحيات سياسية أو

أمنية يُعتدّ بها. فهل كان رفض "حماس" التزام برنامج السلطة، أو برنامج المنظمة، هو السبب الوحيد الذي جعل "فتح" تتشبث بموقفها المتحفظ إزاء المشاركة؟

من المؤكد أن عوامل أخرى دخلت في الحساب. ويكاد يكون من المؤكد أيضاً أنه لولا وجود هذه العوامل لمالت "فتح" إلى المشاركة بفعل ضغط الحاجة إلى تكاتف الجميع في مواجهة الكوارث الماثلة والمقبلة. وأول هذه العوامل أن خبرة التعاون مع "حماس" أظهرت ما أظهرته تجربة الإخوان المسلمين، هؤلاء الذين لا ينشئون تحالفات استراتيجية مع أي جهة، وإذا تعاونوا مع جهة على نشاطات بعينها فإنهم قلما ألزموا أنفسهم بتنفيذ ما يتفق عليه إذا أتاح لهم الوضع التملص منه. ويبدو أن "فتح" خشيت أن تتحمل غرم المشاركة وحده وتنفرد "حماس" بالغنم. ونقل من أحاديث عباس مع قادة "حماس" رفضه أن تملك "حماس" فرصة مواصلة اتهام "فتح" بالاستسلام والتفريط، والادعاء في الوقت ذاته أن يدها هي بقيت نظيفة. وإذا كانت السياسة التي أوجبت على منظمة التحرير والسلطة تقديم تنازلات هي التي وفرت لـ "حماس" فرصة الوجود في مجلس تشريعي فلسطيني، فالمشاركة تعني أن يتقاسم المتشاركون لا الغنم وحده، بل الغرم أيضاً، وأن تنغمس أيدي الجميع لا يد "فتح" وحدها في ما هو نقي وما هو غير نقي من الاستحقاقات.

عامل آخر جرى أخذه في الحساب. ذلك بأن "فتح" صارت بحاجة إلى وقفة متأنية مع النفس لإصلاح ما يمكن إصلاحه مما حل بها من تفكك تنظيمي وتشردم وفتتان، وما عشت فيها من فوضى وفساد وخصومات. وفي ظن معظم المعنيين بالإصلاح أن وجود "فتح" في المعارضة يوفر جواً ملائماً لإصلاح حالها أفضل من الجو الذي يوفره وجودها في الحكومة. وليس في "فتح" كثيرون يخشون أن تفقد حركتهم فرصة استعادة أغلبية المجلس التشريعي في جولة مقبلة. وفي رأي المتفائلين بعودة "فتح" إلى سابق عزها أن "حماس" ستواجه وهي في الحكومة ما واجهته "فتح"، فنكون عاجزة عن تلبية حاجات الجمهور، فضلاً عن عجزها عن الارتقاء بالحال المعيشي المتردي، وستعرض "حماس" لما تعرضت له "فتح" من خصومات داخلية وانقسامات وحتى فساد، وما إلى هذا مما يثير سخط الجمهور. أصحاب هذا الرأي يفضلون أن تترك الحركة الإسلامية، التي تحمل برنامجاً مناقضاً لبرنامج "فتح" الوطني، كي تقلى بزيت السخط الشعبي، بينما تنصرف "فتح" إلى إصلاح شؤونها والاستعداد لجولة مقبلة.

خطاب "حماس" السياسي

في خضم الجدل الذي امتزجت فيه الدوافع الذاتية بالموضوعية والدوافع الفصائلية الخاصة بالوطنية العامة، لم تقدم "حماس" خطاباً سياسياً سافر الدلالة، وإنما استخدمت خطاباً حمّالاً عدة أوجه، فساهم هذا في تقليص قدرتها على إقناع الآخرين بالمشاركة. فالحركة الإسلامية التي أغفلت في برنامجها الانتخابي دعوتها إلى تحرير فلسطين كاملة، لم تقل أنها أسقطت هذا الهدف أو أنها ما زالت تتشبث به. وهي التي تتحدث عن المقاومة بما هي خيارها الاستراتيجي، وتكرر في الوقت نفسه الدعوة إلى هدنة طويلة الأمد، لم تفصح عما ستفعله، حين تتسلم الحكومة، بالذين سيواصلون العمل المسلح ضد إسرائيل. ولا يوضح خطاب "حماس" بأي درجة من اليقين ما إذا كانت ستواصل رفض الاعتراف بإسرائيل إلى الأبد، أم أنها ستعترف بها في أوضاع معينة. ويمكن لمن لم ينسوا خطاب "فتح" في سبعينيات القرن المنصرم أن يشهدوا كيف تستنسخ "حماس" الآن الخطاب الملتوي الذي لجأت إليه قيادة "فتح" قبل أكثر من ثلاثة عقود حين راحت تمهد الطريق لتحويل الموقف من الرفض إلى القبول واعتماد الشرعية الدولية أساساً لتسوية مع إسرائيل.

وثمة كثيرون، وكاتب هذه السطور واحد منهم، مقتنعون بأن الحركة الإسلامية الفلسطينية ستلحق في نهاية المطاف بالربع الفلسطيني والعربي والإسلامي الذي سبقها على طريق الواقعية السياسية. إلا إن قيادة الحركة بحاجة إلى الوقت كي تستكمل تحولها من الرفض إلى القبول من دون أن يتزعزع بنيان حركتها، أو تخسر نسبة كبيرة من مؤيديها. وإذا كانت "فتح"، وهي المفردة في برامجها وإجازة تعدد الآراء داخلها، احتاجت إلى عقد ونصف عقد لتنتقل من المطالبة بما بين النهر والبحر إلى المطالبة بدولة الضفة والقطاع، فما هو الوقت الذي

يحتاج إليه إخوان مسلمون تضع حركتهم المعتقد السياسي في مستوى المعتقد الديني الذي هو عندها غير قابل للنقد أو النقض أو حتى التعديل؛ ومتى سينشئ الإخوان المسلمون خطاباً سياسياً يتجه إلى هدفه في خطوط مستقيمة؛ وإذا كان من المتوقع أن تأتي الحركة الإسلامية الفلسطينية إلى برنامج التسوية، فلماذا لا تصارح الجمهور بالوقائع التي يصعب تخطيها، وتحثه على نبذ الأوهام، وتتجه إلى الواقعية السياسية بإرادتها وليس بتأثير الضغوط التي لا قبل لأحد بها؟

وكي لا يتهم أحد أحداً بالغفلة، ويتكئ على اتهامه ليؤجل ورود ما يجب وروده، يجدر التذكير بما هو صحيح تماماً، وهو أن تحول "حماس" إلى نهج التسوية لا يعني أن التسوية المنشودة ستصير في المتناول. فإسرائيل حسمت أمرها على المضي في الحل المنفرد، وهي تنفذ بنوده أولاً بأول على أرض الواقع. ولن تجيء إسرائيل إلى تسوية مع أي فلسطينيين إذا أوجبت التسوية عليها أن تعيد إليهم ما يعتد به من أرضهم وحقوقهم المنهوبة. وأمام الفلسطينيين إزاء هذا أن يسلكوا في واحد من مسلكين: أن يحرّموا إسرائيل الذرائع التي تحتاج إليها لتسوية سياستها العدوانية التوسعية ويستنهضوا معارضة عربية ودولية ضدها، أو أن يوفروا لها الذرائع فيخرجوا المتعاطفين معهم ويوفروا لحماءة إسرائيل ما يحتاجون إليه كي يسوغوا زعمهم لأهدافها العدوانية. ومما لا شك فيه أن القبول الفلسطيني بمبادئ الشرعية الدولية وقراراتها هو وحده الذي يبقي المطالب الوطنية الفلسطينية في جدول الاهتمام، ويجعل من أي مقاومة للاحتلال عملاً مشروعاً، ويضع إسرائيل وحمايتها في الزوايا المحرّجة التي تقلل قدرتهم على الإمعان في العدوان. والسياسة الفلسطينية الصائبة في المرحلة الحالية ليست هي السياسة التي تضع أهدافاً انتصارية يتعذر بلوغها، وإنما هي السياسة التي تهدف إلى تخفيف الكوارث المطبقة والمقبلة. ومثل هذه السياسة سيفقد أي فرصة لتحقيق ما يتوخاه إذا لم يقترن بخطاب سياسي يستند إلى الشرعية الدولية وقيم البشرية المعاصرة.

والمسألة، إذاً، بين "حماس" والآخرين ليست مسألة قبول اتفاق دولي أو رفضه، تقديم اعتراف بإسرائيل أو حجبه، وإنما هي في المقام الأول مسألة توفير الجو لاتباع السياسة التي تؤدي إلى تخفيف الكوارث بدل مفاقتها. وهذه هي بالذات السياسة التي توفر المناخ اللازم لتعاون قوى الشعب الفلسطيني كلها فيما بينها؛ التعاون الذي لا مناص من التوصل إليه إذا أريد لهذا الشعب ألا يتعرض لكوارث جديدة.

والمأمول أن تستخلص قيادة "حماس" عبرة فشلها في إقناع أي فصيل فلسطيني بالاشتراك معها في الحكومة. فالاشتراك يتم على هوامش مشتركة: بين برامج الجميع وليس على برنامج طرف واحد. وكل برنامج سياسي قابل للتعديل والنقد وحتى للنقض. ولا يجوز حتى لحركة سياسية إسلامية أن تعرض على الجميع برنامجاً سياسياً أملت رؤيتها هي للسياسة، وأن تجعل له قوة المعتقد الديني. فالاشتراك في العمل الوطني يتم على أرض الناس لا في سماء أي ملائكة. ■

(*) كاتب فلسطيني مقيم بفيينا.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx